

شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر Islamic banking windows in traditional banks as a mechanism to activate Islamic banking in Algeria

عزوز أحمد *¹

Azzouz Ahmed

¹ جامعة البويرة، الجزائر، a.azzouz@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2022-03-31

تاريخ القبول: 2022-03-17

تاريخ الاستلام: 2022-01-06

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم الخيار المناسب لإشكالية تمويل الاقتصاد الوطني نتيجة الضغوط المالية المتوقعة، خاصة في ظل استبعاد الحكومة خيار الدين الخارجي وخيار التمويل غير التقليدي، مما يفرض اللجوء إلى خيار تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري لتعزيز القدرة على استقطاب الموارد المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن شبابيك الصيرفة الإسلامية تسمح للنظام المصرفي باستقطاب الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية وهي أكثر سلامة وضماناً من الممارسات البنكية الكلاسيكية، وأوصت الدراسة بضرورة وجود هيئة رقابة شرعية للشبابيك الإسلامية لضمان تماشي منتجاتها مع الشريعة الإسلامية من أجل كسب ثقة الزبائن.

الكلمات المفتاحية: شبك الصيرفة الإسلامية؛ استقطاب الموارد المالية؛ نظام مصرفي جزائري؛

تصنيف JEL: G21؛ G24

Abstract:

The aim of the study is to provide an appropriate option for the problem of financing the national economy as a result of the anticipated financial pressures, especially in view of the Government's exclusion of the external debt option and the non-traditional financing option. This makes it necessary to use the option of activating the Islamic banking in the Algerian banking system to enhance the capacity to attract financial resources.

The study concluded that the windows of Islamic banking allow the banking system to attract the financial resources needed to finance development, and it is safer and more secure than the classic banking practices, The study recommended the necessity of having a Sharia supervisory board for Islamic windows to ensure that their products comply with Islamic Sharia in order to gain the trust of customers.

Keywords: Islamic banking windows, Attracting financial resources, Algerian banking system,

JEL Classification Codes : G21 ; G24

1. مقدمة :

من المعلوم أن القطاع البنكي الإسلامي في الجزائر لا يزال متواضعا، كما أن المعاملات البنكية لهذا القطاع لا تتجاوز حصتها 3% من إجمالي السوق البنكي الذي تستحوذ عليه البنوك الحكومية، ويرجع الخبراء تواضع حصة هذه البنوك لأسباب عدة، أهمها عدم وجود فروع لها في كافة مراكز النشاط بالبلاد، كما أن التعامل مع هذه البنوك يخضع لشروط وآليات قد تصعب على المتعاملين التجاوب معها، ولا سيما في مجال التمويل، الأمر الذي يوجب البحث عن نوافذ أخرى بالبنوك التقليدية تعزز مكانة المعاملات المصرفية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.

وعلى الرغم من أن حصة البنوك الإسلامية ضئيلة في السوق الجزائري إلا أن نسبة نمو هذا القطاع أكبر من نسبة متوسط نمو القطاع البنكي الإجمالي، لأن الديناميكية التي يتمتع بها هذا القطاع الناشئ تسمح له بحضور أفضل في السوق من خلال تقديم منتجات بديلة تلبي احتياجات المتعاملين الجزائريين.

لذا عمدت السلطة النقدية في الجزائر إلى توسيع المجال للصيرفة الإسلامية من خلال استغلال شبكة فروع البنوك والمؤسسات المالية التقليدية (من خلال إصدار نظام رقم 20-02 الموافق لـ 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية) للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالموازاة مع مواصلة التعامل بالطريقة الكلاسيكية.

إشكالية البحث:

كيف يمكن وضع آليات لتطوير خيار اللجوء للصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري في ظل ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية؟

فرضيات الدراسة:

قد تؤدي عملية توسيع استخدام الصيرفة الإسلامية في الجزائر عن طريق فتح نوافذ وشبابيك بالبنوك التقليدية إلى استقطاب أكبر نسبة من الموارد المالية للمدخرين والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، كما أن نجاح توسيع استخدام الصيرفة الإسلامية في الجزائر يكون من خلال التدرج في التطبيق بداية بفتح شبابيك للمعاملات الإسلامية ثم إنشاء الفروع الإسلامية المتخصصة، وفي الأخير تحول المصارف التقليدية بالكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في الاستجابة لرغبة صناع القرار في الجزائر في اللجوء للصيرفة الإسلامية لحل مشكل السيولة وإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تعزيز قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على استقطاب موارد مالية إضافية من خلال جذب المزيد من رؤوس الأموال المكتنزة بالبيوت والمتداولة خارج الجهاز المصرفي. وكذا تلبية رغبة شريحة مهمة في المجتمع الجزائري لإيجاد مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي من خلال عرض وتحليل نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر من أجل فهم كل العقبات والعراقيل التي تحول أمام انتشار وقبول مشروع شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في أوساط المجتمع الجزائري، وفي الأخير استخدمنا المنهج الاستقرائي من أجل تحليل النتائج وتقديم الحلول المناسبة لتعزيز استخدام العمل المصرفي الإسلامي.

الدراسات السابقة:

تتوفر العديد من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت بعض الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة ولعل من أهمها نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- دراسة خطوي منير، لسوس مبارك "النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و متطلبات النجاح" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، 2020م، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ومتطلبات تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي عبر مدخل النوافذ الإسلامية في الجزائر، باستخدام أسلوب الدراسة الاستقصائية من خلال توزيع استبيان على عينة من ثلاث بنوك عمومية **BDL، CNEP، BADR** العاملة بولاية غرداية والمعنية بفتح النوافذ الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن جناح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية مرهون بتوفر مجموعة من المتطلبات الضرورية، على غرار إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، وأن يخضع العمل المصرفي الإسلامي لمراقبة هيئة الرقابة الشرعية، وتطوير الموارد البشرية لفهم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وضوابطه الشرعية.

- دراسة بحيح عبد القادر "النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية-دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية" مجلة الاستراتيجية و التنمية، جامعة مستغانم، 2020م، سعت الدراسة للوصول إلى نتائج تبين أن المعاملات المصرفية الربوية التي اعتمدت عليها المنظومة المصرفية الجزائرية، كانت السبب في فقدانها لثقة أفراد المجتمع، و كذلك في عدم سيطرتها على السياسة النقدية للدولة من ناحية أخرى، مما جعل مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ضعيفة و غير فعالة في خلق تنمية اجتماعية و اقتصادية. الأمر الذي دفع الدولة لاتخاذ قرار الولوج للمالية الإسلامية من زاوية النوافذ المصرفية الإسلامية التي رخصتها للمصارف العمومية والمصارف الخاصة عن طريق القانون رقم 02 - 18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالمالية التشاركية.

-دراسة جلال محفوظ رضا " المتطلبات القانونية لشبابيك الصيرفة الإسلامية" المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، 2021م، تهدف الدراسة إلى التفسير القانوني للشبابيك المصرفية الإسلامية باعتبارها إدارات مستقلة داخل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية من خلال النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، وقد خلصت الدراسة إلى معرفة الإطار التنظيمي للشبابيك الإسلامية وإمكانية تطبيقها في مجال النظام المصرفي الجزائري.

2. دراسة نظرية لنوافذ الصيرفة الإسلامية

تعد شبابيك الصيرفة الإسلامية أو ما اصطلح عليه النوافذ الإسلامية أحد بدائل التمويل للبنوك التقليدية، والتي تمهد الطريق لتحول هذه الأخيرة إلى بنوك إسلامية بالكامل.

1.2 مفهوم نوافذ الصيرفة الإسلامية:

مصطلح شبابيك الصيرفة الإسلامية حديث بالنسبة للمنظومة المصرفية في الجزائر، حيث أشار إليها أول مرة ضمن نظام 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العميات المصرفية بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية(الملغى).

تعريف1: حسب المادة 17 من النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020م تم تعريف شباك الصيرفة الإسلامية بأنه "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصراً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية (الجريدة الرسمية، 2020).

تعريف2: نعني بفتح أو إنشاء نوافذ أو فروع إسلامية هو قيام المصرف التقليدي باختيار طريقة يمارس من خلالها العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق للشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، من خلال توفير أدوات مالية إسلامية، أو فتح صناديق استثمارية إسلامية، أو تحويل فروع قائمة إلى فروع إسلامية أو إنشاء فروع جديدة للمعاملات الإسلامية، أو بتحويل المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (العطيات، يزن خلف سالم، 2007، صفحة 76).

تعريف3: عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية، النوافذ الإسلامية بأنها: جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعا في المؤسسة ولكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية (أبو حفيظة سهى مفيد، 2019، صفحة 161).

2.2 الجوانب التنظيمية بين المصرف التقليدي والفروع الإسلامية

فتح فروع للمعاملات الإسلامية بالمصارف التقليدية يستدعي منها التغيير في أسلوب عملها ونشاطها حيث يتبع البنك أسلوب معين لتنفيذ عملية إنشاء النوافذ الإسلامية للوصول إلى الشكل الذي يقرر من خلاله تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

1.2.2 أشكال الفروع الإسلامية بالبنوك التقليدية

يمكن فتح شبابيك أو فروع للمعاملات الإسلامية بالمصارف التقليدية والنوافذ والفروع الإسلامية وفق طرق وأساليب محددة لتقديم خدمات المصرفية الإسلامية، ويمكن إيجاز هذه الأساليب وفق الشكل الموالي:

الشكل 1: الشكل التنظيمي لفتح شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية

المصدر: (البلتاجي، محمد، 2012، صفحة 76)

- فروع إسلامية متخصصة:

حيث يقوم البنك التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفرع أو تنشئ لها إدارة خاصة، ويعتبر إنشاء فروع مستقلة تابعة للبنوك التقليدية هو الشكل الأكثر شيوعاً، والأكثر مصداقية وهو الشكل الذي وضعت له الضوابط الشرعية من جانب بعض البنوك المركزية، ومن مزايا هذا الشكل أنه يمكن فصل عمليات و نتائج الفرع عن نتائج المصرف التقليدي ومن ثم بيان نتائج الأعمال من ربح وخسارة، ومن عيوب هذا الشكل أن التساؤل سيظل قائماً عن شكل العلاقة بين الفرع و المركز الرئيسي وكذلك يثير تساؤلات حول فصل الأموال الخاصة بالفرع الذي يقدم المعاملات الإسلامية و الفروع التقليدية وعن مصادر تمويل رأس مال الفروع الإسلامية (البلتاجي، محمد، 2012، صفحة 76).

- شبابيك إسلامية في الفروع التقليدية:

هذا النوع ينطبق على حالة الجزائر حيث يقوم البنك التقليدي بتخصيص نوافذ أو شبابيك إسلامية في الفروع التقليدية، يعمل هذا الشكل على تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في المعاملات الإسلامية، وقد كان لهذا الشكل العديد من ردود الأفعال، فبينما يرى البعض أنها بداية للتحويل للعمل المصرفي الإسلامي، يرى آخرون أن هذا شكل من فقدان المصداقية، كما تثير الممارسة العملية مشكلات تطبيقية بالنسبة لأسلوب توظيف الأموال وفصلها، والأنظمة المحاسبية والتمويلية وغيرها من السياسات المستخدمة (العطيات، يزن خلف سالم، 2007، صفحة 32).

2.2.2 ضبط علاقة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية:

نظراً لتباين طبيعة عمل كل من المصارف التقليدية والفروع الإسلامية التابعة لها، كان لزاماً توضيح وتحديد طبيعة العلاقة بينهما في العديد من النواحي نبرز أهمها في الجدول الموالي:

الجدول 1: طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية

الميزانية والنتائج المالية	مصدر رأس المال و الحصول على التمويل	الاستقلالية و الملكية
<ul style="list-style-type: none"> الفصل بين ميزانية وأموال الفروع الإسلامية عن المصرف الرئيسي وباقي الفروع الأخرى التقليدية يتم داخلياً فقط. النتائج الفعلية الفرع الإسلامي لا تظهر منفصلة عن الميزانية العمومية للمصرف الرئيسي. ميزانية الفروع الإسلامية قوائم مالية غير رسمية الهدف منها تحديد قياس النتائج الفعلية لتلك الفروع، وبالتالي يعاد دمجها في ميزانية المصرف الرئيسي. 	<ul style="list-style-type: none"> لا تملك الفروع الإسلامية رأس مال خاص بها بل هي جزء من رأس مال المصرف الرئيسي، وليس لها الحق في طرح أسهم للإكتتاب العام لتوفير رأس مال خاص بها. تحصل الفروع الإسلامية على التمويل من المصرف الرئيسي بأحد الصور التالية (تمويل رأس المال في صورة قرض حسن، أو ودیعة استثمارية، أو عن طريق تخصيص مبلغ معين). 	<ul style="list-style-type: none"> لا يتمتع الفرع الإسلامي بأي صفة مستقلة عن المصرف الرئيسي. يختار المصرف الرئيسي مدير الفرع الإسلامي وموظفيه وكذلك إبداء الرأي في القرارات التي يتخذها الفرع الإسلامي. الفروع الإسلامية تابعة البنوك التقليدية من حيث الملكية، كما تخضع لنفس معاملة البنك المركزي كغيره من البنوك التقليدية.

المصدر: (فهد الشريف، 1424هـ، الصفحات 17-20)

3. نشاط الصيرفة الإسلامية بالجزائر

في ظل التوجه العالمي في الفترة الأخيرة نحو للمعاملات المصرفية الإسلامية أصبح لزاما على بنك الجزائر مساندة هذا التطور من أجل تعبئة المدخرات المالية وامتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، ومن أجل تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، واستجابة لرغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل الخدمات المصرفية الإسلامية.

1.3 وضعية أداء مصرف السلام وبنك البركة الجزائري:

الجزائر كغيرها من الدول العربية والإسلامية قامت بإصدار قوانين وتشريعات تهدف لتوسيع نشاط البنوك التقليدية أمام العمل المصرفي الإسلامي، حيث رخصت لبنكين إسلاميين تابعين للقطاع الخاص وهما بنك البركة ومصرف السلام، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هاذين البنكين:

1.1.3 بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري شركة مساهمة رأسمالها 10 مليار دج، خاضعة لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-8-2003 المتعلق بالنقد والقرض، تأسس في ماي 1991م كأول مصرف إسلامي، وذلك

وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر، يساهم في البنك كل من مجموعة البركة المصرفية بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44% (بنك البركة، 2021).

2.1.3 مصرف السلام-الجزائر:

هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية جاء كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق و المتعاملين و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد (مصرف السلام، 2021).

3.1.3 الوضعية المالية لمصرف السلام وبنك البركة الجزائري:

يمكن تلخيص الوضعية المالية للأداء العام للبنكين من خلال القوائم المالية للميزانية السنوية حيث تظهر البيانات الأرقام المبينة في الجدول الموالي:

الجدول 2: ملخص الوضعية المالية لمصرف السلام وبنك البركة (الوحدة: مليون دج)

النواتج الصافي	ودائع عملاء	التمويلات المباشرة	حقوق المساهمين	مجموع الأصول	السنوات
مصرف السلام- الجزائر					
1080	34512	29377	15381	53104	2016
1181	64261	45454	16563	85775	2017
2418	85431	75340	17305	110109	2018
4007	103792	95583	19012	131019	2019
بنك البركة الجزائري					
3984	170 137	110 711	24 312	210 344	2016
3548	207 891	139 677	24 546	248 633	2017
5167	223 995	156 460	27 429	270 996	2018
6333	213500	154600	30704	261568	2019

المصدر: (تقارير النشاط السنوي للفترة 2016-2019)

يتبين من خلال الأرقام أن مصرف السلام الجزائر قد حقق نتائج مبهرة خاصة سنة 2019 أين حقق المصرف قفزة نوعية في مسيرة السنوات الماضية، والتي تميزت بالأداء الجيد والنمو الشامل لجميع مسارات ومجالات العمل المصرفي وتكملت بالنتائج الإيجابية حيث حقق نجاح ملحوظاً على صعيد توطيد مكانته ومعزراً حضوره وتواجده في السوق المصرفي، بينما تظهر بيانات الجدول أن بنك البركة يسير

بخطى ثابتة من سنة لأخرى محققاً نتائج مالية متوسطة مقارنة بمصرف السلام بالرغم من أنه يسبق مصرف السلام بعقدتين من التأسيس.

2.3 شبابيك الصيرفة الإسلامية:

رخص بنك الجزائر لبعض البنوك الخاصة التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقديمها خدمات مصرفية تقليدية، تتمثل هذه البنوك في:

1.2.3 بنك الخليج-الجزائر Gulf Bank Algérie

عرفت الجزائر فتح نافذة إسلامية في بنوك تقليدية خاصة مثل بنك الخليج AGB سنة 2009م، حيث أفتتح بنك الخليج بالجزائر سنة 2003 من طرف ثلاث بنوك كبرى (بنك برقان، البنك الأردني الكويتي، البنك الدولي التونسي) تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة (KIPCO)، حيث خصص بنك الخليج نافذة للخدمات التمويلية المصرفية الإسلامية من خلال خدمة (proline) وتشمل بيع السلم وبيع المرابحة، وخدمة (Leasing) متعلقة بالتمويل الإيجاري (موقع بنك الخليج، 2021).

2.2.3 بنك تراست الجزائر TRUST BANK

هو بنك خاص وفق القانون الجزائري، بدأ أشغاله في 6 أبريل 2003م، أطلق البنك بداية من 2014م نوافذ إسلامية توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل صيغة المرابحة وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، وفي 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقاً لمبادئ الشريعة من خلال منتج إسلامي تحت مسمى (trust bank, TRUST IJAR، 2019, p. 11).

3.2.3 بنك الإسكان وللتجارة والتمويل الجزائر Housing bank

هو شركة مساهمة بين بنك الإسكان والتجارة والتمويل الأردني بـ 85% والشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة بـ 15% تم تأسيسه في أكتوبر 2003م، أطلق خدمة الصيرفة الإسلامية في مارس 2015م بناءً على قرار من مجلس إدارة البنك وتنفيذاً لطلب مجموعة من العملاء، ومن بين المنتجات التمويلية التي تقدمها نوافذ هذا البنك المرابحة، بيع السلم، والاستصناع، بالإضافة إلى منتجات بديلة خاصة بالودائع لأجل وسندات الاستثمار وحسابات الادخار الإسلامي (housing bank, 2021).

3.3 القوانين المنظمة لعمل الشبابيك الإسلامية

من أجل توسيع انتشار المالية الإسلامية في الجزائر أعطى بنك الجزائر الضوء الأخضر للبنوك التقليدية لعرض منتجات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية المعمول بها في البنوك الإسلامية.

- النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر:

حيث تم إصدار في الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد 73) نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018م، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة

التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية وقد حددت المادة (2) من النظام سبع منتجات للصيرفة التشاركية وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار) (نظام رقم 18-02، 2018).

ويعتبر هذا النظام أول إطار قانوني وتنظيمي وعملي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنه احتوى على بعض النقائص نذكر منها (سليمان ناصر، 2020، صفحة 12):

- حدد هذا التنظيم سبع منتجات لعمليات الصيرفة التشاركية (المادة 2 من النظام السابق)، وهذا يعني أن الشبايك الإسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق الصيغ الإسلامية الأخرى مثل صيغ التمويل الفلاحي.

- لم يشر هذا التنظيم إلى ضرورة وجود مراقب شرعي لشباك الصيرفة التشاركية أو هيئة رقابة شرعية تتابع وترافق عمل الشبايك الإسلامية قبل وبعد وأثناء تقديم الخدمة، ولا يقتصر عملها فقط على المطابقة الشرعية للمنتجات الإسلامية.

- لم يشر هذا التنظيم إلى ضرورة توفر الإطار البشري المؤهل، وإن كان قد أشار لذلك في (المادة 06) لكن لم يشترطها كضرورة للحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر.

- أشار هذا التنظيم بعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر، إلى ضرورة الحصول على شهادة مطابقة للمنتج من طرف الهيئة الوطنية المؤهلة لذلك قانوناً (المادة 04)، لكن لم يشير هذا النظام إلى طبيعة الهيئة المذكورة أو تركيبتها أو لأي جهة تابعة.

- النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

حيث تم إلغام أحكام النظام السابق بموجب نص المادة 23 من النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020م، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد حددت المادة (4) من النظام منتجات تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، وقد تم إلغام أحكام النظام السابق بموجب نص المادة 23 (نظام رقم 20-02، 2020).

1.3.3 شروط تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية:

وضع بنك الجزائر من خلال نظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، شروط محددة على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية نوجزها فيما يلي (نظام رقم 20-02، 2020، الصفحات 33-35):

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصراحة للشروط المتعلقة بإعداد وأجال إرسال التقارير التنظيمية؛

- يجب التقيّد بمنتجات الصيرفة الإسلامية المحددة وفق (المادة 04) وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، كما أدرج النظام تعريف مفصل لكل المنتجات السابقة الذكر؛

- ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر من أجل تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية؛

- ضرورة الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهذا قبل تقديم الترخيص لدى بنك الجزائر؛

- ضرورة إنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، والمقصود هنا تلك البنوك أو المؤسسات المالية التقليدية التي ترغب في فتح شبابيك إسلامية، لأن الهيئة الشرعية موجودة من قبل في المصارف الإسلامية العاملة؛

- يجب أن يتضمن ملف طلب الترخيص من بنك الجزائر ما يلي: شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، شهادة وصفية للمنتج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وثيقة تثبت الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية؛

- يجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهيكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصّصة حصرياً لنشاط شبّاك الصيرفة الإسلامية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن شبّاك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن العاديين؛

- يجب تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين حصرياً لضمان استقلالية شبّاك الصيرفة الإسلامية؛

- يجب إعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، كما يجب إعلام المودعين خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية بكل خصائص حساباتهم؛

- يجب أن تخضع ودائع الأموال المتلقّات من طرف شبّاك الصيرفة الإسلامية لأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون.

2.3.3 الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية:

المعروف أن المنتجات المالية الإسلامية متوفرة في بلادنا عبر فروع لبنوك أجنبية إسلامية تعمل في هذا المجال منذ سنوات، وهي بنك البركة وبنك السلام، إلا أن أهمية إنشاء الهيئة الشرعية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى تكمن في وضع الأطر القانونية لهذه الممارسة (محمد بوجلال، كمال

بوزيدي، 4 أبريل 2018م، الصفحات 3-7)، وضبط الشروط المتعلقة بها وكذا وضع هيئة شرعية مركزية يمكنها البت في مدى مطابقة المنتجات المعروضة للشريعة الإسلامية، إضافة إلى اشتراط الحصول على رخصة من البنك المركزي للقيام بمثل هذه النشاطات (صالح صالح، 5،6 ماي 2014م ، الصفحات 6-10).

وهو ما قامت به الهيئة الوصية حيث صادق المجلس الإسلامي الأعلى على إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، في 6 أبريل 2020م، وستقوم هذه الهيئة بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وهي "المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية.

3.3.3 البنوك والمؤسسات المالية المتحصلة على شهادة المطابقة الشرعية

منحت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، شهادة المطابقة الشرعية لفتح نوافذ تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية لسبعة مؤسسات بنكية ومؤسسة مالية إلى غاية نهاية عام 2020م، وهذا بعد استكمال الإجراءات القانونية والشروط الشرعية للملفات التي تطلب شهادة المطابقة الشرعية، وفيما يلي بيان قائمة هذه الهيئات (المجلس الإسلامي الأعلى، 2021):

البنوك العمومية: البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

البنوك الخاصة: بنك الخليج الجزائر (AGB)، بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ABC).

المؤسسات المالية: مؤسسة (AOM INVEST).

ولحد الآن تقوم "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى بدراسة الملفات التي ترغب في الحصول على شهادة المطابقة الشرعية لفتح شبائيك لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، كما عملت الهيئة على وضع تصور مشترك للعمل عن طريق الاتصال بينها وبين البنوك والمؤسسات المالية.

4.3 تعديل أدوات السياسة النقدية وفق خصوصية النوافذ الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية بمعاملات تختلف جذرياً عن معاملات البنوك التقليدية خاصة في جانب تسيير السيولة وإدارة السياسة النقدية لذا يجب على البنك المركزي تعديل أدوات السياسة النقدية بما يلائم خصوصية نوافذ الصيرفة الإسلامية (سعد عبد محمد، 2014، صفحة 356).

-**الاحتياطي القانوني:** ليس هنالك مشكلة بخصوص نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الجارية نظراً لانعدام الفروق الجوهرية بين المصرف الإسلامي والتقليدي في هذا الخصوص، ولكن بالنسبة لنسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الاستثمارية فهذه الحسابات مودعه لاستثمارها والبنك ليس مدينا بها لأصحابها وإنما هو مؤتمن عليها فقط، ومن ثم لا وجود لأي التزام عليه بردها كاملة لأصحابها الذين هم شركاء مع البنك فيما يحققه من استثمار هذه الحسابات من عائد أو خسارة وهم متقبلون كامل المخاطرة في هذا الشأن وبالتالي فإن تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي سوف يعطل جانب من أموال المودعين.

حيث يواجه البنك الإسلامي في هذه المعاملة المتعلقة بالاحتياطي النقدي الإجباري مشكلة تعيق عمله، وذلك لعدة أسباب منها (فهمي، حسين كامل، 2006، صفحة 17):

- تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني على البنوك الإسلامية يؤدي إلى تعطيل جزء من الأموال المودعة لغرض الاستثمار، والتي هي ليست ودائع بالمفهوم المصرفي بل أموال مقدمة للاستثمار على أساس المشاركة بالغنم والغرم.
- أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالربا أخذا أو عطاء، وبذلك تفقد عائدا كان من الممكن الحصول عليه لو لم تودع هذه النسبة لدى البنك المركزي.
- أن الاحتياطي لا يُمكّن المصرف الإسلامي من توظيف كل الأموال في المشروعات الاستثمارية.
- **بديل أداة معدل إعادة الخصم:** البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من أداة سعر إعادة الخصم، حيث إنها تتعارض مع منهج عملها القائم على عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء، لهذا قدم فقهاء الاقتصاد الإسلامي حلول وتصورات لتطبيق هذه الأداة منها (يوسف عودة غانم، و آخرون، 2007، صفحة 433):

- الاتفاق على نظام خاص بين البنك المركزي والبنك الإسلامي ينص على عدم التعامل بالفائدة على الخصم، أي أن البنك المركزي لا يتقاضى فائدة مقابل الخصم على الأوراق التجارية.
- قيام البنك المركزي باعتماد سياسة تغيير نسب المشاركة في الأرباح للتمويلات الممنوحة، بما يتماشى مع أهدافه الزامية لضبط الائتمان وتنظيم الطلب على التمويل المصرفي بوجه عام.
- التحكم في نسبة المضاربة التي تؤول إلى المصرف الإسلامي عن الأموال المقدمة لعملائه، فيمكن للمصرف المركزي من خلال تغيير هذه النسب التأثير في تكلفة التمويل ومن ثم تشجيع أو تثبيط التوسع في حجم الائتمان.
- تقديم البنك المركزي التمويل للبنوك الإسلامية كقرض حسن عند الحاجة للسيولة، مقابل التزام البنك الإسلامي برد المبلغ عند انتهاء حالة العجز الطارئ، مع إمكانية إلزامه بإيداع مبلغ مماثل في حساب البنك المركزي ولمدة مماثلة وعلى أساس القرض الحسن في حالة وجود فائض في المستقبل.

-**الرقابة على الائتمان:** تمثل الرقابة على الائتمان أهمية كبيرة لدى السلطات النقدية وذلك لما تحققه من توازن نقدي والحد من مشاكل ارتفاع الأسعار من خلال التأثير على عملية عرض النقود، وتلجأ البنوك المركزية إلى وضع شروط للائتمان في المصارف الإسلامية على الرغم من أنها ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب لأنها لا تمنح قروض تجارية ولكنها تستثمر استثمار مباشر وبذلك لا يحدث نشاطها إلا تأثير ضعيف على الكمية المعروضة من النقود ولكنه في الوقت نفسه تتأثر سلبيا بسريره عليها نظرا لعدم توفر بدائل شرعية إضافة إلى تعارض هذه السياسة مع أحكام الشريعة الإسلامية الأمر الذي يترتب عليه ضياع فرص الربحية على أصحاب الودائع.

-**الرقابة المزدوجة:** المصارف الإسلامية مثلها مثل بقية البنوك ليس لديها مشكلة في خضوعها لرقابة البنك المركزي وتقديمها بيانات بصفة دورية إلى البنك المركزي ولكنها ملزمة بإرسال بياناتها وحساباتها وفقا لنماذج واستمارات أعدت خصيصا لبيانات وأرقام خاصة بالبنوك التقليدية، كما أنا ملزمة بإعداد بيانات واستمارات خاصة بنشاطها للبنوك الإسلامية التابعة لها، هذا يؤدي إلى ازدواجية العمل داخل هذه البنوك.

-**المقرض الأخير:** تقوم البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تحتاج إلى سيولة ولكن المصارف الإسلامية لا تستفيد من هذا الأسلوب لاحتوائها على سعر الفائدة.

4. خاتمة:

استطاعت الصيرفة الإسلامية تحقيق مكانة رائدة في مجال تعبئة المدخرات واستثمارها في عدة مشاريع اقتصادية وتنموية، وقد أدركت العديد من الدول العربية والإسلامية وحتى بعض الدول الغربية، أهميتها فبدأت بالترخيص لإنشاء المصارف الإسلامية أو الفروع الإسلامية، بل واستغلت في ذلك شبكة البنوك التقليدية واستخدمتها كآلية أخرى لتقديم المنتجات الإسلامية من خلال شبابيك مخصصة لذلك.

والجزائر واحدة من تلك الدول فقد رخصت بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وإدخالها حيز النشاط بداية من عام 2020م، من أجل تمويل التنمية واستقطاب أموال السوق الموازي للمساهمة في ضخ أموال إضافية في الاقتصاد الوطني، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

-الإشكال في تأخر تطبيق شبابيك الصيرفة الإسلامية يرجع لعدم وجود الإرادة السياسية الكافية لأن الحكومة لجأت إلى الصيرفة الإسلامية لجلب الأموال المتداولة خارج القطاع الرسمي وليس عن قناعة تامة بهذا النوع من الصيرفة، والدليل القاطع على هذا هو عدم تعديل قانون النقد والقرض بما يتماشى وطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية.

- يعتبر نظام الصيرفة الإسلامية مبادرة حسنة لتبني العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، بالرغم من وجود مصارف إسلامية في الجزائر مثل بنك البركة ومصرف السلام، لكن نظام فتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية يعزز من توسيع نشاطها ومجالات تمويلها.

- اهتمت السلطات النقدية بإصدار قوانين تنظم عمل أساليب التمويل الإسلامية فقط مع حصرها دون التطرق إلى الصكوك الإسلامية، والتي تعدّ منتوجات تتطلبها الصيرفة الإسلامية.

- يعتبر مشكل الاستقلال المالي والإداري للفروع الإسلامية مع البنوك التقليدية التابعة لها أهم تحديات نجاحها، وعليه فعند بداية نشاطها لابد من التأكيد على الاستقلال التام للنوافذ عن المصرف الرئيسي، إداريا ومحاسبيا وماليا ولاسيما في مصادر الأموال واستخدامها.

- إن الصيرفة الإسلامية تسمح للدولة الجزائرية باستقطاب الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية وهي أكثر سلامة وضماناً من الممارسات البنكية الكلاسيكية.

توصيات:

- تعديل قانون النقد والقرض وفق خصوصية نشاط الصيرفة الإسلامية، حتى يتماشى مع النظام 02-20، باعتباره المرجع الرئيسي للنشاط البنكي في الجزائر.
- ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية لكل فرع يقدم الخدمات المالية الإسلامية، لضمان تماشي هذه المنتجات مع الشريعة وذلك لكسب ثقة الزبائن.
- تفعيل الموارد البشرية، بالتكوين المستمر للمستخدمين في مجال الصيرفة الإسلامية وتبادل الخبرات بين مختلف الدول الرائدة في هذا المجال.
- ضرورة توفر النواذ الإسلامية على الاستقلال الإداري والمالي عن المصرف الرئيسي نظراً لأن تمييز موارد الفرع الإسلامي ومجالات وصيغ وضوابط توظيف تلك الموارد يتطلب نوعاً من الاستقلال.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- البلتاجي، محمد. (2012). المصارف الإسلامية - النظرية - التطبيق - التحديات (الطبعة الأولى). مصر: مكتبة الشروق الدولية.
- سليمان، ناصر. (2020). قراءة عامة في التنظيمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر. الجزائر، جامعة البويرة: كتاب جماعي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية.
- فهيمي، حسين كامل. (2006). أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

الأطروحات:

- العطيات، يزن خلف سالم. (2007). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية - دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية. الأردن.

المقالات:

- سعد عبد محمد. (2014). العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الإسلامية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 1(40)، 356.
- أبو حفيظة سهى مفيد. (2019). إنشاء النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين. مجلة بيت المشورة، 11، 161.
- يوسف عودة غانم، وآخرون. (2007). إشكاليات إخضاع المصارف الإسلامية لوسائل رقابة البنك المركزي التقليدية (دراسة قانونية مقارنة). مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية. 433، (30)01.

القوانين:

نظام رقم 02-18 (4، 11، 2018). يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (73)، 20.

نظام رقم 02-20 (15، 3، 2020). يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، 16، 33.

المدخلات:

صالح صالحي. (6، 5، ماي 2014 م). مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024م. *المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار و الهندسة المالية*. الجزائر: جامعة سطيف.

فهد الشريف. (1424هـ). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية-دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي. *أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي* (الصفحات 17-20). السعودية: جامعة أم القرى.

محمد بوجلال، كمال بوزيدي. (4 أبريل 2018م). الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية بالجزائر. يوم *الدراسي حول "الصيرفة الإسلامية" الواقع والآفاق*. الجزائر: اللجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني.

التقارير:

تقارير النشاط السنوي. (2019). *تقارير النشاط السنوي للفترة 2016-2019*. الجزائر: مصرف السلام-الجزائر وبنك البركة.

Trust bank. (2019). *Rapport d'activité*. Algeria.

مواقع الانترنت:

مصرف السلام. (08، 12، 2021). *الموقع الإلكتروني لمصرف السلام-الجزائر*.
www.alsalamalgeria.com

موقع بنك البركة الجزائري. (07، 11، 2021). *الموقع الإلكتروني للبنك*. www.albaraka.com

موقع بنك الخليج. (2021). *الموقع الإلكتروني لبنك الخليج-الجزائر*. 14، 01، 2021.
https://www.agb.dz

المجلس الإسلامي الأعلى. (2021). *الموقع الإلكتروني للمجلس الإسلامي الأعلى*. 24، 01، 2021.
http://hci-dz.com

housing bank. (06، 12، 2021). *Produits Islamique*.
https://housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique